العالـــم الحـرّ وتجـارة البشـر فـي أفريقيـا

أ. رمضان مسعود خليفة . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة بني وليد.

مقدّمـة

إن تجارة الرقـيق " Slave trade" والعبودية أو الـرق كانت سائـدة في روما أيام الإمبراطوريـة الرومانية ، فالعبيد قامت على أكتافهم بنايات الحضارات الكبرى بالعالم القديم، فالعبودية كانت متأصلة في الشعوب القديمة ، وفي القرن السابع جاء الإسـلام ، وكان من أولوياته التعرض للـرق والعبودية بشكل مباشر، فدعا الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - إلى حسـن معاملة الأسـرى والعبيد والرفق بهم، وجعل لهم حقوقا مقدرة لأول مرة في التاريخ الإنساني ، وفي القـرن الخامس عشر مارس الأوروبيون تجارة العبيد الأفارقة ، وكانوا يرسلونهم قسرا للعالم الجديد ليفلَحوا الأرض الأمريكية ، وفي عام 1444م كان البرتغاليون يمارسون النخاسة ، ويرسلون للبرتغال سنويا ما بين 700. 800 عبداً من مراكز تجميع العبيد على الساحل الغربي لأفريقيا ، وكانوا يُخَطفون من بين ذويهم في أواسط أفريقيا ، وفي القـرن السادس عشر ، مارست إسبانيا تجارة العبيد التي كانت تدفـع بهم قسرا من أفريقيا لمستعمراتها في المناطق الاستوائية بأمريكا اللاتينية ليعملوا في الزراعة ، ولحقت بعد ذلك معظم الدول الأوروبية ، ولقد مارست أمريكا أبشع أنـواع الرق والعبودية في أفريقيا الأمر الذي جعل العقل الإفريقي يتعامل مع مسألة تجارة الرقيق والعبودية بحساسية شديدة لها ما يبررها ، وقد استغلت دوائر استعمارية غربية هذه المسألة للوقيعة بين العرب والأفارقة باتهام العرب بالمسؤولية التاريخية عن تجـارة الرقيق والعبودية.

أهميــة البحث :

يكتسب موضوعنا هذا أهمية خاصة لكون أن الـرق ، وممارسة العبودية في أفريقيا وغيرها أصبح لدى الدول الكبرى أسلوبا عصريا في ذلك الوقت لما بررته القوانين، ويمكن القول بأن ممارسة الرق والعبودية في الماضي تحولت اليوم إلى ما يعرف بتقديم المساعدات في أي منطقة يـريدون الغرب التدخل فيها، وبخاصة الدول الأفريقية التي لازالت تصدّق ما يقوله الغرب لها بأنه سيقدم مساعدات ، ويمكن أن يقدم الغرب بعضاً من هذه المساعدات ، ولكنه يعرف جيدا أنه سيجني كثيراً من الأربـاح الطائلة من هذه الدولة أو غيرها ، ويمكن لنا توضيح هذه الأهمية في النقاط التالية :

1. الانتهاكات الإنسانية في حقبة من الزمن مضت ، حيث كان الرق واقعاً ملموساً، وكان يجر ورائه استعباداً للإنسانية ، وهو من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان.

2. إن تجارة العبيد عبر الأطلسي منظومة اقتصادية شاملة ، وواسعة النطاق.

3. إن ممارسة الرق تُبرّر على أسس إنسانية أو دينيه ، كما إنها أصبحت مقننة بموجب قانون السود سيء السمعة ، والذي ثم إصداره في العام 1685 م ، وحدد هذا القانون الفرنسي حقوق وواجبات السادة والعبيد في مستعمرات الأمريكيتين، وينص على" أننا نقر بأن العبيد هم ممتلكات متنقلة ".

مشـــكلة البحث :

إن الرق ظاهرة قديمة ، وتمت ممارستها من العرب والغرب على السواء، ضد شعوب القارة الأفريقية ، ولحقت بعد ذلك معظم الدول الأوروبية ، وأمريكا لتمارس أبشع أنواع الرق والعبودية في أفريقيا ، الأمر الذي جعل العقل الإفريقي يتعامل مع مسألة تجارة الرقيق والعبودية بحساسية شديدة لها ما يبررها.

تساؤلات البحث :

ما هي الأسباب والدوافع التي دفعت بالدول الأوروبية في ذلك الوقت لممارسة الرق والعبودية ضد أفريقيا ؟ وما هي المؤسسات أو الجهات التي دعت إلى ممارسة هذه الظاهرة في الدول الغربية ومولتها ؟ ومن ثم مطالبتها بالتعويض والاعتذار ؟ وكيف يمكن أن يكون موقف الاتحاد الأفريقي اليوم من الاتهامات الموجهة إلى أطراف عربية وأفريقية من ممارسة هذه الظاهرة؟

فرضيــة البحث :

ويمكننا أن نطلق من فرضية مفادها: أن الدّول الأوروبية التي مارست ظاهرة الرق والعبودية بالقارة الإفريقية كانت تهدف من وراء ذلك إلى غايات اقتصادية وسياسية ودينية، وغالباً ما يشار إليها على أنها النموذج الأول للعولمة ، وبامتدادها منذ القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر تسببت في بيع ملايين الأفارقة واستغلالهم من قبل الأوروبيين، وبناء الحضارة والبنايات في أوروبا على أكتافهم.

منهجيـة البحث :

استخدمتُ منهجيةً مركبة وفقاً لمقتضى الهدف من موضوع البحث ، ووفقا لطبيعة مادته ، ففي ما يخص دراسة موضوع الرق والعبودية ، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي بالدرجة الأولى بصفة أن الموضوع قديم ، ويحتاج إلى المنهج التاريخي لتحليله ، وإيضاح الأحداث

تاريخياً التي مرت في السابق ، وكذلك يمكنني أن أستخدم المنهج الوصفي التحليلي ، والذي يقوم على تحليل ووصف السمات العامّة لظاهرة الرق والعبودية في أفريقيا ، وكذلك تحليل هذه الظاهرة ، وتحديد المسئولية لمرتكبيها ومقاضاتهم.

خطــة البحث :

سنتناول هذه الدراسة في أربعة محاور هي أولها : الرّق والتجارة الأوروبية ، وثانيها : الرق والكشوف الجغرافية ، وثالثها : تجارة الرق عبر الأطلسي وأخيرا : الاتفاقيات الدولية بشأن تحريم الاسترقاق وتجارته.

المحـور الأول ـ الـرق والتجارة الأوروبية :

يعد موضوع الرق، وتجارة الرقيق في أفريقيا من أشد الموضوعات حساسية، وأكثرها مدعاة لاختلاف الرأي في التاريخ الأفريقي، وعلى الرغم من أنه كتب عن تجارة الرق والرقيق الكثير ، إلا أن معظم ما كتب بحاجة إلى نظرة جديدة مع التسليم في الوقت نفسه بأن استخلاص الحقائق المجردة ووضعها في قالب موضوعي مهمة شاقة إن لم تكن متعسرة ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الموضوع لا يزال يثير حساسية خاصة لدى الأفريقيين، ويزيد من تعقيد هده الصورة أن الأفريقيين استرقوا بعضهم البعض، وأسهموا بالوساطة في تجارة الرقيق سواء كان ذلك للتاجر العربي أو الأوروبي[1].

وربما تغيب الحقيقة حين نجد كثيراً من المصادر الأجنبية تفرد صفحات كثيرة عن تجارة الرقيق العربية ، وتميل إلى جانب التهويل إذا ما تعرضت لها في محاولة لإظهار العرب على أنهم وحدهم هم المسؤولون عن هذه التجارة، وأن الأوروبيين هم المخلّصون ، ولم تترك الهيئات التبشيرية (التنصيرية) والإدارات الاستعمارية التي عملت في أفريقيا بعد انفراد الدول الاستعمارية بالسيطرة على مقدرات القارة الإفريقية منذ الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ولم يتركوا أية فرصة تمر دون إثارة ذكرى متاجرة العرب في الرقيق ، والتأكيد للإفريقيين بأن العرب هم النّخّاسون الذين اختطفوا أجدادهم وساقوهم بالسياط كما تحاول كثيرٌ من المصادر فصم العلاقات العربية الإفريقية، وذلك بالتركيز على أن الصلات الطويلة بين العرب والأفارقة لم تكن متماثلة ، ويعني ذلك أن العرب اخترقوا القارة الإفريقية ، واستعبدوا سكانها وفرضوا دينهم وثقافتهم على الأفارقة[2].

ومن المؤسف أن المثقفين العرب لا يتصدّون لتلك الحملات التي أخذت تروجها في السنوات الأخيرة الصحافة ووسائل الإعلام أو التي تعمل لحساب الشركات الاستغلالية إذ لم تظهر دراسات

موضوعية تواجهه تلك الاتهامات؛ بل أصبحنا نجد من بين المثقفين العرب أو دعاة الزنجية من الأفارقة من أصبح يردّد تلك المقولات كأن تجارة الرقيق ، والاسترقاق كانت هي جريمة العرب دون سـواهم من البشر، الأمر الذي لا شك فيه أن الشعوب الأوروبية مارست الرقيق في أفريقيا زهـاء أربعة قرون تعرضت القارة الأفريقية من خـلالها لعملية استنزاف بشري بالإضافة إلى ما صاحب تلك التجارة من مآسي[3]

والحقيقة أنه لم تظلم شعوب بالقدر الذي لحق بالشعوب الأفريقية حيث انتزع الملايين من الأفريقيين ليعملوا سُخرة في مزارع العالم الجديد آنذاك ، وإذا كانت الحقائق التاريخية تؤكد لنا أن كلا من العرب والأوروبيين عملوا في تجارة الرقيق فإن التساؤل هنا هو كيفية معاملة الرقيق ؟ ومسؤولية من نزع تلك الأعداد الضخمة من مواطنها الأصلية ؟ وما ترتب على ذلك من استنزاف القارة الأفريقية وإضعاف تماسكها ؟ على أننا لا نعني بذلك التساؤل أن نقف موقفاً تبريرياً أو اعتداريا فيما يتعلق بالاسترقاق وتجـارة الرقيق العربية ، وإنما نعني بالدرجة الأولى إرجاع الأمور إلى ظواهرها وأصولها الاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن ملابساتها التاريخية ، مع تسليمنا في الوقت نفسه بأن الاسترقاق هو الاسترقاق سـواء صغر أو كبر حجمه ، وسواء حسنت أم ساءت أساليبه [4].

ولذلك فإنه قد يكون من المفيد التركيز على الآثار التي أحدثتها تجارة الرقيق الأوروبية مقارنة بالتجارة العربية ، وقبل أن نعرض لتلك المقارنة ينبغي التأكد هنا بأن الـرق لم يقتصر على أفريقيا وحدها، وإنما وجد في جهات كثيرة من العالم وكأنه مرتبطٌ بالبنية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الحضارات الإنسانية القديمة في كل من الصين ومصر والهند وبلاد الرافدين واليونان والرومان ، وكان الخطف والقرصنة والحروب العسكرية والعقوبات التي تلحق بالأفراد تعد من أخصب موارد الاسترقاق في العصور القديمة ، وبالإضافة إلى هذا النمط من الاسترقاق الجبري كان هناك نوع آخـر من الاسترقاق الطوعي الذي يقوم به الأفـراد المتخلفون عن سداد ديونهم أو المتعطلون عن العمل أو المرتزقة الذين كانوا يضعون أنفسهم في خدمة الأثرياء كما كان القانون الروماني يجعل الذين يرتكبون بعض الجرائم عبيداً ، وكان – أيضاً- يبيح للسيد قتل عبده إذا خـرج عن طاعته [5]، ولعل ذلك يقودنا إلى التصدي لما ورد في بعض المصادر الأجنبية التي تجاهلت تلك الحقائق التاريخية ، وركزت على الـرق في الإسـلام باعتباره منبثقا عن التشريع القرآني كما لو كان الإسلام والـرق وجهين لعملة واحدة.

وفي تقديرنا هذه النظرة قاصرة ؛ لأن الإسلام بعد ظهوره ، واجه أوضاعا عالمية قائمة ، كما واجه تقاليداً في الحرب كان معترفا بها ، وبذلك لم يتمكن المسلمون أن يطلقوا سراح الأسرى من الأعداء أحرارا على حين أن هؤلاء كانوا يأسرون المسلمين ، ويسترقونهم ، ومع ذلك فإن الاسترقاق لم يكن قاعدة حتمية من قواعد الأسر في الإسلام، والأهم من ذلك أن الإسلام عمل على التخلص من الأرقاء حين جعل الثواب موفورا لمن يسعى إلى عتق الرقيق ، وأوجب إجابة الرقيق إلى طلب المكاتبة على حريته ووضع الكثير من القواعد التي من شأنها القضاء على المشكلة على سبيل التدرج بغير أن تفاجئ المجتمعات بإلغاء الرق دفعة واحدة وما قد يترتب على ذلك من اهتزاز عنيف قد يصيب المتحررين أنفسهم كما يصيب غيرهم [6]. وثمة حقيقة نود التركيز عليها ، وهي أن المجتمعات العربية لم تعرف التفرقة العنصرية بين الأجناس المختلفة ؛ ومن ثم نشأت عملية انصهار سرعان ما ذاب الزنوج في المجتمعات العربية أو ذاب العرب في المجتمعات الإفريقية [7]

ولعل ما يثير الدهشة أن تجارة الرقيق الأوروبية ، وجدت من يدافع عنها من الأوروبيين الذين أكّدوا على أن استرقاق الأوروبيين للإفريقيين خير لهم ، وأنه مادامت عملية الاسترقاق شيئا طبيعيا بين الإفريقيين أنفسهم فلا باس أن يقوم الأوروبيون الذين هم أكثر عدالة في معاملة الأفريقيين من ملاكهم الوثنيين[8]، وقويت هذه المقولات حين وجد الأوروبيون في تجارة الرقيق تجارة مربحة، والحقيقة التي لا مراء فيها هي أنه إذا كان الإفريقيون قد تعرضوا لحالات الاسترقاق في أوطانهم نتيجة ظروف اجتماعية أو اقتصادية معينة فإن حالات الاسترقاق هذه لا يمكن مقارنتها بما صار عليه الرق ، وتجارته لدى الأوروبيين، ولعل ما لا سبيل إلى إنكاره أيضا أن الحروب الداخلية في أفريقيا كان للأوروبيين الدور الكبير في إثارتها حين عقدوا الاتفاقيات مع الزعماء وأمدوهم بالأسلحة ، وساعد تنافس الإفريقيين على تلك التجارة قيام الحروب فيما بينهم ، وهي حروب لم تعد مرتبطة بالعرف أو التقاليد الدينية كما كانت في الماضي، وإنما تحولت إلى عمليات غزو واستحواذ مجردة ، أدت إلى نشر الفوضى وتشريد المجتمعات وتحطيم القبائل، وأصبح هدف الإفريقيين الدفاع عن أنفسهم ضد المغيرين أو الاشتراك في تلك الحروب لصالح التاجر الأوروبي[9]

وعلى عكس ما أوردته كثير من المصادر الأجنبية من أن الأوربيين جاءوا إلى أفريقيا لنشر الحضارة نجد أن أغلب الحضارات التي كانت قائمة في أفريقيا قد انهارت بعد قدوم الأوروبيين ، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا ما ذكرنا أن تجارة العرب في الرقيق لم تؤثر على نمو المجتمعات

الأفريقية ؛ لأنها كانت تجارة محدودة ولم يتضخم حجمها نسبيا إلا بعد وصول الأوروبيين إلى سواحل القارة الإفريقية [10]

ومن المتفق عليه أن البرتغاليين كانوا أول الشعوب التي اشتغلت في تجارة الرقيق في العصر الحديث، ثم جاء في ركابهم الأسبان والانجليز والهولنديون والفرنسيون والدانمركيون، وكان مما شجع الأوروبيون على المضي قدما في هذه التجارة الطلب الهائل على الرقيق، وبذلك لم تقم تجارة الرقيق الأوروبية على جهود فردية وإنما تأسست من أجلها الشركات التي عقدت الاتفاقيات وأنشأت الأساطيل وأقامت الحصون ومراكز التجارة على سواحل القارة الإفريقية ولاسيما في غربها، وكانت تلك المراكز طليعة الاستعمار الأوروبي، فضلا عن أنها ضيقت الخناق على القارة وفرضت على سكانها الرق والنخاسة، وكانت تلك التجارة سببا في الثراء الذي حدث في أوروبا وازدهار المدن والموانى الأوروبية وعلى رأسها بريستول ولانكستر وليفربول التي وصفت بأنها الميناء الرئيسي في كل أوروبا [11]، ولعل ما يسترعي الانتباه في هذا المجال أن التطورات الاقتصادية التي حدثت في أوروبا والعالم الجديد والتي استدعت نقل الرقيق الإفريقي بتلك الأعداد الكبيرة لم تواكبها تطورات اقتصادية في العالم العربي، ومن ثم تميزت تجارة العرب في الرقيق كما أشرنا بالطابع الفردي، ومن ناحية أخرى كان أقصى ما تصل إليه تجارة الرقيق العربية هو الشمال الإفريقي بالنسبة لتجارة الصحراء أو الجزيرة العربية والبلدان العربية المجاورة لها بالنسبة لتجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي، بل إن عددا كبيرا من الرقيق كان يتوقف في زنجبار حيث يعملون في مزارع القصب والقرنفل، وذلك على عكس تجارة الرقيق الأوروبية التي كانت تصل إلى أمريكا والبرازيل وأمريكا الشمالية ، وبعض الدول الأوروبية ومستعمراتها.[12]

ومن ناحية أخرى تحاول بعض المصادر الأجنبية أن تقلل من الفترة الزمنية التي مارست فيها أوروبا تجارة الرقيق، من ذلك ما ذكره (جون جنتر) أن الاسترقاق لم تمارسه أوروبا بشكل مكتف إلا لمدة قرنيين ونصف القرن ، وعلى وجه التحديد بين عامي 1562 م – 1800 م ، [13]، كما يذكر (رونالد وايدنر) أن عدد الأرقاء الأفريقيين الدين وصلوا إلى الأسواق الأجنبية بين عامي 1441- 1880 م لم يتجاوز ستة ملايين[14]، ولعل ما تجدر الإشارة إليه أن الوعي الأفريقي أدّى إلى نشوء فكرة الزنجية منذ أوائل القرن العشرين التي شاعت في غرب إفريقيا وانتقلت إلى شرقها، إلاّ أن ما يؤخذ على دعاة الزنجية أنهم وقعوا تحت تأثير مزاعم بعض كُتّاب الغرب الدين اتهموا العرب ببدء تجارة الرقيق الإفريقية ، وذلك تهربا من المسئولية التاريخية لدول الغرب في هذه التجارة الشائنة حتى أننا نجد بعض المثقفين الإفريقيين أصبحوا يرددون تلك المزاعم متهمين

تجارة العرب في الرقيق بأنها كانت المعول الذي هدم أفريقيا السوداء ، بل ربما نجد هده الاتهامات تكال للعرب بأكثر مما يتعرض له الأوروبيون ودورهم في النخاسة والاستعمار الأمر الذي لا شك فيه أن فكرة الزنجية كانت في نشأتها ردة فعل إفريقية ضدّ تجارة الرقيق الأطلنطية والاستعمار الغربي ، ولم تكن كما أراد بعض مفكريها أن تكون ردة فعل لتجارة الرقيق العربية عبر الصحراء أو المحيط الهندي أو الوجود العربي في أفريقيا.[15]

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن تجارة العرب في الرقيق على الرغم من أنها استمرت قرونا عديدة إلا أنها لم تنعش إلا في القرن التاسع عشر أما قبل ذلك القرن فإنها كانت محدودة ، ففي شرق أفريقيا اقتصرت على أطراف القارة وسواحلها إذ لم تكن طرق القوافل قد انتظمت في الداخل، وفي غرب أفريقيا انهارت قوافل الصحراء القديمة التي كانت تربط شمال القارة بمناطق جنوب الصحراء كما خيم الركود الاقتصادي على موانى البحر المتوسط بما في دلك مصر، وشهدت الفترة من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي اضطرابات وقلاقل قبلية أثرت على حركة التجارة عبر الصحراء التي تحولت إلى سواحل الأطلنطي لصالح تجارة الرقيق الأوروبية، ولعل ما يثير الانتباه- أيضا- أن نمو تجارة الرقيق العربية في القرن التاسع عشر لم يكن لصالح الاقتصاد العربي بقدر ما كان لمصلحة تجار الرقيق الأوروبيين أنفسهم.[16] ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول الغربية، وعلى الأخص بريطانيا قد استغلت حركة إلغاء تجارة الرقيق في التغلغل الاستعماري في أفريقيا بدعوى القضاء على تلك التجارة في مصادرها الداخلية، ومن ثم أخذ الرحالة الأوروبيين من رواد حركة الكشوف الجغرافية يبرّرون التدخل الاستعماري بما عمدوا إليه من تهويل في تجارة الرقيق العربية ومبالغتهم في الإحصائيات الخاصة بتلك التجارة بهدف إثارة الرأي العام الأوروبي، ومن بين هؤلاء السير (صمويل بيكر) الذي تحدث في كتابه ألبرت نيانزا عن القوافل العربية التي كانت تتجه بالرقيق من المناطق الاستوائية إلى موانئ التصدير في سواكن ، ومصوع ، وهرر وزيلع ، وبربره . كما كانت لكتابات وتقارير (لفنجستون) أثرها الكبير في تهييج الرأي العام الأوروبي ؛ إذ أخذ يصور منطقة البحيرات الاستوائية على أنها وكر كبير من أوكار تجارة الرقيق ، وأرسل لبلاده المعلومات الكثيرة عن أنشطة العرب في تجارة الرقيق كما وصف رحلة الرقيق من الداخل إلى موانئ شرق إفريقيا ...وهم يحملون العاج على رؤوسهم وإنهم يوثّقون بعضهم بالبعض الآخر ويساقون بالسياط حتى إن كثير منهم كانوا يموتون في الطريق.[17]

أما عن زنجبار فقد تحدث الكابتن (هينز) عام 1834-1836م عن سوق الرقيق بها مؤكدا أنه رأى بنفسه سبعمائة فتاة وهن معرضات لفحص غير إنساني مقزز من قبل المشترين، أما عن بوفيل فقد ذكر أن الظروف كانت أشد قسوة في رحلة الرقيق عبر الصحراء الكبرى، وقليل منهم كان يصل سالما إلى أسواق الرقيق ببنغازي وطرابلس وتلمسان وغيرها، وأن كل مسافر في الصحراء كان يقرر مدى الفزع الذي ينتابه حين يجد آلافا من الهياكل الآدمية من الرقيق تتكاثر حول آبار المياه مظهرة الأمل الأخير للوصول إلى الماء نتيجة الإجهاد والإعياء[18].

وقد بدأت بريطانيا تنفذ إلى سلطنة زنجبار في حركتها ضد الحظر جزئيا على تجارة الرقيق، ثم معاهدة عام 1845م التي كانت أكثر تحديدا لتلك التجارة ، وقد أجازت هاتان المعاهدتان لبريطانيا حق تفتيش السفن ومصادرتها بتهمة اشتغالها بتجارة الرقيق.[19]

ومما يلفت النظر أن معاهدات وقرارات الإلغاء التي التزمت بها السلطنة العربية في زنجبار لم تكن موجهة ضد التجار العرب فحسب ، وإنما كانت موجهة – أيضا- ضد تجارة الأوروبيين للرقيق في شرق أفريقيا حيث ألحت بريطانيا على حاكم السلطنة تسليمها الرعايا البريطانيين المتورطين في تلك التجارة ، ولعل الأوامر التي أصدرها السيد سعيد سلطان زنجبار إلى ولاته في شرق إفريقيا بمنع بيع الرقيق إلي الشعوب المسيحية ، وهذا ما يوضح لنا مدى تورط هؤلاء في هذه التجارة السيئة في شرق أفريقيا [20]، على أن الخطوة الأكثر حسما في إلغاء تجارة الرقيق في شرق القارة حدثت بعد وفاة السيد سعيد في عام 1856م ، حينما عمدت بريطانيا إلي فصل سلطنة زنجبار عن مسقط على أساس أن التقسيم يهيئ لها الفرصة للقضاء على تجارة الرقيق باعتبار أن المجتمع العماني بني نظامه الاقتصادي على الرق، واستمرار خضوع زنجبار لعمان معاناة الاستمرار في ممارسة تلك التجارة ، وعلى عهد خلفاء السيد نجحت بريطانيا بمقتضى معاهدة 1873 م في إيجاز حظر شامل لتجارة الرقيق، كما أقدمت على إلغاء نظام الاسترقاق في زنجبار في عام 1897م .

ولعل من الأمور الملفتة للنظر أن الحكّام العرب الدين تجاوبوا مع حركة إلغاء تجارة الرقيق سواء كان لنوازعهم الإنسانية أو للضغوط الاستعمارية التي تعرضوا لها قد عانوا نتيجة لذلك كثيرا من المتاعب الاقتصادية فضلا عن أنهم لم يأخذوا من بريطانيا تعويضا عن إلغاء تلك التجارة على الرغم من أن بريطانيا دفعت لإسبانيا في عام 1817م ، على سبيل المثال أربعمائة ألف جنية إسترليني لموافقتها على إلغاء الرقيق.[21]

ومن ناحية أخرى ، فإنه على حين تطلبت الضرورات الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلغاء الرق فإن تلك الضرورات الاقتصادية لم تتمش مع البلدان العربية أو الإفريقية، وعلى العكس من ذلك فإن إلغاء الرق في إفريقيا أحدث آثارا اقتصادية سيئة لأن المجتمعات العربية الأفريقية لم تواكب التطورات الاقتصادية أو إليهم بفلاحة الأرض، كما تعرّض الحكّام العرب لفقدان مراكزهم أمام رعاياهم حيث كان يشكّل الرّق السلعة المهمة في تجارتهم أو القوى العاملة في مزارعهم، يضاف إلى دلك أن إلغاء تجارة الرقيق أحدث انتكاسة في تجارة العاج حيث أصبح من الصعوبة حمل العاج من الداخل إلى مراكز التصدير على الساحل في الوقت الذي لم تكن قد أنشئت فيه وسائل المواصلات الحديثة، والاهم من دلك فقد أدى إلغاء الرق في زنجبار إلى إثارة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، إذ كان كثير من الملاك يمتلكون المئات من العبيد الدين يشغلونهم في إدارة مزارعهم، ويعني تسريحهم أو تحريرهم فجأة أن يتوقف العمل وتنقطع الموارد، وفضلا عن دلك فقد كان من نتيجة قرارات التحريم المفاجئة ظهور مشكلات كثيرة فيما يتعلق بإثارة الفوضى والاضطرابات.[22]، وقد ذكرت بعض المصادر المعاصرة أن زنجبار امتلأت فجأة بالآلاف المتعطلين عن العمل حيث وجدوا أنفسهم ولأول مرة بلا مورد ولا مأوى بعد أن تخلى عنهم الجميع ، وعلى رأسهم الإنسانيون من رسل مكافحة الرقيق الذين ظنوا أنهم أدوا أدوارهم ، وأنجزوا رسالتهم.[23]

بقى في هذه الجزئية أن نشير أخيرا إلى أن معظم المصادر الأجنبية تحدثت عن الدور الحضاري الذي قامت به أوروبا لإلغاء الرق وتجارته دون التركيز على ما حققته من وراء ذلك من سيطرة ونفوذ ، ولعل ما يوضح لنا ذلك أن مؤتمر برلين عام 1884. 1885 م ، لتقسيم القارة الأفريقية بين الدول الاستعمارية قد أشار في ميثاقه إلى مسئوليات الدّول الأوروبية في حمل رسالة إلى أفريقيا ، وكما أثنى على جهود البعثات التبشيرية (التنصيرية) ، وجمعيات إلغاء الرق ، وقد يكون حقيقة أن المستعمرين أبطلوا الرق الفردي إلا أنهم استبدلوا به الرق الجماعي، إذ أن استغلال الأفارقة في المصانع والمناجم والغابات تحت وطأة العمل الإجباري كان هو الاسترقاق بعينه ، أو الرق الحديث كما أطلق عليه بعض الباحثين ، وبذلك لم تكن الأساليب الاستعمارية تختلف عن الرق التقليدي إلا في الوسيلة بحكم ما فرضته من سخرية على الشعوب الأفريقية في فترة قاتمة من تاريخها.[24]

المحـور الثاني . الـرّق والكشـوف الجغرافيـة :

كان للكشوف الجغرافية تأثيراً كبيراً في التجارة العالمية ، فقبل ذلك كانت التجارة تنقل عبر الطرق عن طريق المحيط أو عن طريق المحيط الهندي والبحار الداخلية البحر الأحمر والبحر المتوسط بالدوران حول إفريقيا ، والوصول إلى أمريكا ، تحول مركز الثقل التجاري من المحيط الهندي وآسيا نحو الأطلسي الذي أصبح بعد ذلك أهم الطرق التجارية البحرية.[25]

ولكنها أدّت بشكل غير مباشر إلى ازدهـار نوع قديم من التجارة ، وهي تجارة الرقيق حيث اتخذت بعد اكتشاف أمريكا مظهراً جديداً ، فقد اشتد الطلب على الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الجديد للعمل في الذهب والفضة، وللعمل في المزارع، بعد أن أثبت الأرقاء الزنوج الذين أحضرهم البرتغاليون قدرتهم على العمل في الظروف الصعبة في أمريكا الجنوبية، واشتد الطلب عليهم من قبل فزادت أرباح تجارة الرقيق من هذه التجارة، وربحت البرتغال أموالاً طائلة منها، وقد سارت تجارة الرقيق بادئ الأمر ببطء شديد لكنها نشطت بشكل كبير خلال القرن الثامن عشر بعد أن دخل حلبة التنافس التجار الهولنديون الذين استطاعوا أن يسيطروا على هذه التجارة من 1661م عندما تكونت لهم أفكار خاصة تعمل بتجارة الرقيق، واستطاعوا أن يطردوا البرتغاليين من مراكزهم التجارية في إفريقيا، وتنافس في هذه التجارة كل من الإنجليز والفرنسيون بعد أن حصلت دولهم على مستعمرات هم في أمس الحاجة للرقيق للقيام باستغلال ثروات هذه المستعمرات، وقد استمرت هذه التجارة نحو قرن ونصف القرن ، وأصبحت أول تجارة عالمية على نطاق واسع في ذلك الوقت وكانت طرق نقل العبيد عبر الطرق الملاحية الدولية، ولم يبدأ منع هذه التجارة القذرة إلا في القرن التاسع عشر عندما فقدت بريطانيا مستعمراتها في أمريكا، ولم تعد إلى الرقيق، وإنما أصبح من مصلحتها إبقاء الأفارقة من ضمن مستعمراتها الإفريقية للقيام بعمليات الاستغلال الاقتصادي لها، فحملت لواء محاربة هذه التجارة، واستطاعت أن تمنعها بشكل نهائي في نهاية القرن التاسع عشر، وهي إن دلت على شيء تدل على ابتعاد المرء لهذه الصنعة ، ووسمت تلك المرحلة بأنها أسوأ مرحلة حياتية في عمر البشرية.[26]

وأسفرت حركة الكشوف الجغرافية عن نتائج عديدة ، كان لها أثار بالغة الأهمية في حياة أوروبا والعالم في العصر الحديث، فقد ساعد الاتصال بين أوروبا والعالم الجديد على تقدم المعارف والعلوم فقد فتحت الكشوف الجغرافية آفاقاً واسعة أمام العلماء لمزيد من البحث

العلمي وترتب على ذلك تعديل كثير من النظريات التي سادت في أوروبا في العصور الوسطى، وظهور نظريات جديدة تدعو إلى حرية البحث، واستخدام المنهج العلمي القائم على التجربة.[27]

دوافع الكشوف الجغرافية :

أولا . الدوافــع الاقتصادية: لعبت العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في دفع حركة الكشوف الجغرافية إلى الأمام ؛ إذ حظي البحارة الذين اتصفوا بالحيوية بتشجيع الحكومات، وهذه الحكومات كإسبانيا والبرتغال لم يكن في وسعها حل مشاكلها الاقتصادية إلا بالعثور على طرق تجارية جديدة ، تمكنها من الحصول على بضائع آسيا، وكذلك أسهمت حاجة أوروبا الشديدة إلى المعادن الثمينة كالذهب والفضة في دفع حركة الكشوف، وذلك للخلاص من الأزمة الاقتصادية التي انتابتها خلال القرن الخامس عشر، كان من أبرز مظاهرها تضاؤل الإنتاج وانكماش المبادلات التجارية وهبوط الأسعار.

ثانياً ـ الدوافع السياسية والدينية: إن أطماع الحكومات الأوروبية في السيطرة وزيادة النفوذ وامتلاك المستعمرات في الأمكنة المكتشفة أدت إلى تنافس سياسي لاكتشاف مناطق جديدة استمر طيلة القرن السادس عشر، وقد كان للدوافع الدينية أيضاً دور في حركة الكشوف الجغرافية، فالبرتغال على سبيل المثال جعلت شعارها في هذه المرحلة ضرب قوة المسلمين في غرب إفريقيا وشواطئ الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وقد حازت حركة الكشوف الجغرافية على اهتمام بالغ النظير من قبل البابوية.[28]

ثالثاً . الدافع العلمي : تقدم العلم في ذلك الوقت وخصوصاً علم الفلك والرياضيات ورسم المصورات الجغرافية وصناعة السفن فقد صنعت السفينة المؤلفة من دفة متحركة وشراع مثلث، وكانت مزودة ببوصلة وأسطر لأب فغدت السفن أشد مقاومة لمخاطر المحيطات، وأكثر توغلاً في الاتجاهات المخالفة للرياح من السفن القديمة التي كانت تعتمد في سيرها على المجداف.[29]

دور أوروبا في الكشوف الجغرافية:

الكشــوف البرتغالية : في مطلع القرن الخامس عشر تمكن الملاحون البرتغاليون من اكتشاف سواحل إفريقيا الغربية، وتم بناء مركز وقلاع حربية وتجارية، كما حققت البرتغال أرباحاً طائلة من وراء نقل الإفريقيين إلى أوروبا، وبيعهم في أسواق العبيد، وتتابعت الرحلات سنة بعد أخرى إلى أن تمكن الملاح "دياز" من بلوغ رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب إفريقيا عام 1488م، وبعد ذلك بأعوام قلائل، وبالتحديد في العام 1497م، اجتاز الملاح البرتغالي "فاسكو دي حاما"

رأس الرجاء الصالح، حيث التقى بالملاح العماني "أحمد بن ماجد" الذي أرشده إلى جنوب غرب الهند، وفي العام ذاته حقق البرتغاليون كشفاً جديداً حين تمكن "فيز بوتشي" من الوصول إلى البرازيل، وكانت هذه الكشوف فاتحة استعمار شجع، وقبل أن يكشف البرتغاليون أمريكا الجنوبية بخمس سنوات.[30]

الكشــوف الإسبانية: تمكن الإسبان بواسطة القبطان "كريستوفر كولومبس" من الوصول إلى إحدى جزر الهاما في البحر الكاريبي ، حيث أطلق عليها اسم "سان سلفادور" ، وغادر كوبا وهاييتي حاملاً معه أنواعاً من الطيور والحيوانات والمحاصيل الزراعية وعديداً من الهنود سكان أمريكا الوسطى ، وتمكن الأسبان أيضاً بواسطة الملاّح "ماجلاّن" من اجتياز الطرف الجنوبي من أمريكا الجنوبية ليصل من هناك إلى المحيط الهادي، ومن ثم إلى جزر الفلبين.

الكشــوف الفرنسية: كما قام الفرنسيون بعد ذلك باللحاق بركب الكشوف الجغرافية فاتجه ملاحوها إلى أمريكا الشمالية، حيث أسسوا في كندا مدينتي "كويبك" و"مونتريال".

كشوف إنجليزية: حققت إنجلترا إنجازات مهمة في حركة الكشوف، حيث تحركوا في اتجاه أمريكا الوسطى، وأنشئوا شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي سهلت لهم بسط سيطرتهم على الهند.

نتائج الكشوف الجغرافية: وبذلك استطاعت الكشوف الجغرافية أن تقضي على الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها أوروبا في ذلك الوقت، وقلبت رأساً على عقب المقاييس الاقتصادية والاجتماعية السياسية والدينية، فقد انتعشت طبقة البرجوازية التجارية التي عملت على هدم ما تبقى من النظم الإقطاعية وامتيازات النبلاء واتضح ذلك بعد قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م كذلك أدى الانتعاش إلى ظهور الإنتاج الرأسمالي، وأصبحت الصناعة منذ ذلك الوقت القطاع المهيمن في عملية الإنتاج، وقد أسهمت الكشوف في توسع التبادل التجاري في العالم وأدت إلى استعمال النقد المصرفي "الشيكات"، وانتقلت التجارة إلى البحار الغربية والجنوبية وضعفت أهمية البحر المتوسط وموانئه ففقدت إيطاليا ومدنها الزعامة التجارية وحلت محلها دول أوروبا الغربية.

وكان من نتائج الكشوف الجغرافية تقدم العلوم الجغرافية أيضاً، فتم إثبات كروية الأرض، واكتشاف أمكنة كانت مجهولة من قبل ولم يبق سوى اكتشاف المناطق القطبية كذلك تقدمت سائر العلوم خصوصاً علم النبات بسبب معرفة أنواع جيدة من المزروعات وعلم الاجتماع نتيجة للاحتكاك بالشعوب الجديدة فنشأت مفاهيم جديدة قائمة على هذا الاطلاع ومارس الأوروبيون

تجارة الرقيق التي استمرت ثلاثة قرون نقل خلالها إلى الأماكن المكتشفة ما يقارب 12 مليون من الأرقاء.

وعلى الصعيد الديني بذل المستعمرون الأوروبيون جهدهم في نشر المسيحية بين السكان الأصليين في البلاد التي حلوا فيها، ولعل أهم النتائج التي أسفرت عنها الكشوف الجغرافية هي قيام الحروب الضارية بين دول أوروبا نتيجة للمنافسة الشديدة على استعمار الأراضي المكتشفة وحماية السلع المستوردة، وبحثاً عن أسواق جديدة لتصريف المصنوعات التي شهدت نمواً عظيماً، وأدت إلى تجميع ثروات ضخمة، كل ذلك جعل الدول المستعمرة تستخدم أبشع الأساليب والطرق الوحشية في معاملة الشعوب المستعمرة.[31]

المحور الثالث . تجارة الرق عبر الأطلسي:

في حقبة من الزمن كان الرق واقعاً ملموساً، وكان يجرَ ورائه استعباداً للإنسانية، وهو من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في تاريخ البشرية حيث تحول إلى تجارة سلعتها الأساسية الإنسان، وانطفأ سوق تلك التجارة فترة ثم عاد بقوة أكبر وانتهاكات أسوأ من ذي قبل، ولقد كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسي أمراً فريداً في تاريخ الرق، ويرجع ذلك لطول أمدها أربعمائة عام وحجمها قرابة 17 مليون شخصا باستثناء أولئك الذين لقوا حتفهم أثناء نقلهم ، وكذلك إضفاء الشرعية فيما تضمنته قوانين ذلك الوقت.[32]

ولقد شكلت تجارة الرقيق عبر الأطلسي أكبر عملية ترحيل في التاريخ وغالباً ما يشار إليها على أنها النموذج الأول للعولمة وبامتدادها منذ القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، فقد شملت مناطق وقارات متعددة إفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية، وأوروبا والكاريبي ، وتسبب في بيع ملايين الأفارقة ، واستغلالهم من قبل الأوروبيين ، وطالما كانت تجارة العبيد عبر الأطلسي منظومة اقتصادية شاملة وواسعة النطاق ، فقد كانت الدول الرئيسية للتجارة هي أسبانيا والبرتغال وهولندا وإنجلترا وفرنسا قادرة على تحقيق ربح كبير مع كل خطوة تخطوها في رحلتها ، كما ازدهرت العديد من المدن الأوروبية بمكاسب الصناعات الزراعية التي تم بناؤها ودعمها حرفياً على ظهور العبيد الأفارقة.

وكانت هناك طريقتان لصيد الزنوج.

الطريقة الأولى: كان يتبعها في الساحل الشرقي من إفريقيا تجار من العرب، فكانوا ينطلقون داخل القارة في حملات مسلحة، ويطوفون على القرى في الليل ثم يطلقون وابلاً من الرصاص والناس نيام، وقد يشعلون النار في بيوت القرية المصنوعة من القش، فيفزع سكانها الزنوج

ويخرجون من بيوتهم هائمين ، فيغَيرون عليهم ويتصيدوهم، ويسوقونهم إلى جزيرة زنجبار، وغالباً ما تكون هذه الحملات لحساب سلاطين الجزيرة وهم من العرب العمانيين.[33]

الطريقة الثانية : كان يتبعها الأوروبيون في الساحل الغربي من إفريقيا، فكانوا يثيرون العداوة والبغضاء بين رؤساء القبائل، فتنشب بينهم حروب وغارات مستمرة، كان حصيلتها أسر وسبي فيشتري الأوروبيون ما يقدم إليهم منه بأثمان بخسة، وقد تمكن البرتغاليون أن يحصلوا بهذه الوسيلة على رق كثير، وشعرت بعض القبائل بقصدهم من إثارة العداوة بينهم ، فاتفقوا عليهم وهاجموا مراكزهم برماحهم وقسيهم، فتلقاهم البرتغاليون بالرصاص وإطلاق المدافع فقتلوا منهم جموعاً كثيرة واضطروهم إلى الاستسلام وفرضوا عليهم إتاوات سنوية كانت رؤوسا من الرقيق.[34]

ولما راجت تجارة الرقيق، تأسست شركات لنقله من إفريقيا، منها شركة غينيا الفرنسية، وكانت هذه الشركات تشتري الرقيق من أسواق الساحل الإفريقية، وفيها يعرض الرجال من الزنوج في هيئة دائرة يقفون فيها ووجوههم إلى مركز الدائرة، وكان بعضهم يعجز أحياناً عن الوقوف من قسوة ما عاناه من جوع على طول المسافة التي قطعها على قدميه بين مقره ومكان السوق، وفي وسط الدائرة كان يقف نخاسو الشركات المتاجرة بالرقيق ليتحسسوا السلع البشرية المعروضة، أما النساء فكن يقفن في صفوف ويتقدم النخاسون فيمسون ويمسون بأيديهم أجسادهن بصورة مهينة، ومن تعارض منهن تقرع بالسياط ، فإذا فرغ النخاسون من عملهم جمعوا من يصطفون من الزنوج لينقلوا في السفن إلى العالم الجديد ، وفي هذه السفن كان يحشر الرقيق في سفن صنعت خصيصاً لنقلهم، روعي فيها تصميم معين لتستوعب أكبر عدد ممكن من القطعان البشرية، وكان الزنوج يطرحون فيها ، وهم مغلولون بأطواق وسلاسل من حديد، ويمددون في صفوف مرصوصة، وكانت المساحة التي يشغلها كل زنجي لا تكاد تزيد على القدر اللازم لوقوفه، وقد نيطت قيادة السفن وإدارتها بأشد الملاحين قسوة وفراغاً من الضمير، فإذا رأى الربان أن السفينة تنوء بحملها وهي في عرض البحر ألقى عدداً من الزنوج في البحر فيموتون غرقاً، وأدت الطريقة التي كان ينقل بها الزنوج وسوء ما كان يطعمون، إلى انتشار المرض والوباء فيهم، فمن اعتل أو ظهر عليه الوباء، ألقى في اليم فكان يهلك من الزنوج قبل وصولهم إلى مستقرهم ما بين 20-30%.

وكانت تغادر السفن المحملة بالبضائع التجارية كالبنادق والمشروبات الكحولية والخيول الموانئ الأوروبية متجهة إلى غرب إفريقيا حيث يقومون هناك بتبادل هذه البضائع مقابل أفارقه مستعبدين، ويكون هؤلاء مستعبدون إما أسرى من الحروب أو ضحايا للتجارة المحلية المزدهرة

في أسر العبيد وبيعهم.[35]، ثم تبدأ السفن المشحونة بالعبيد الأفارقة رحلتها عبر الممر الأوسط متجهة إلى المستعمرات الأمريكية والأوروبية في الكاريبي في أمريكا الجنوبية، ولنقل أكبر عدد من العبيد عادة ما كان يكون مكان المسافرين الأقل تكلفة من السفينة، وأشارت التقديرات إلى أن واحدا من كل ستة عبيد قد لقي مصرعه في هذه الرحلة بسبب الظروف العسيرة وغير الصحية وبعد بيع العبيد الناجين تعود السفن إلى أوروبا حاملة البضائع التي قام العبيد بإنتاجها كالسكر والتبغ والقطن وشراب الروم والقهوة.

إن تجارة الرقيق عبر الأطلسي هو موضوع جدل كبير إذ مما لاشك فيه أنها تسببت في هدم قدر لا يستهان به من لغة وثقافة ودين ملايين الأفارقة المستعبدين إن ترحيل مثل هذه الأعداد الكبيرة من البشر من إفريقيا قد تسبب في تعطيل الاقتصاد الإفريقي، ويرى بعض الباحثين أنه قد تسبب في وضع إفريقيا في حالة من الحرمان الدائم مقارنة بباقي أنحاء العالم، وما يعد مثار جدل هو أن قضية الرق قد أعادت تعريف الأفارقة للعالم، مخلفة إرثاً من العنصرية وتنميط الأفارقة على أنهم الأدنى، وهذا ما نلاحظه من مستوى الفقر وتغييب الهوية الدينية في إفريقيا.[36]

ومع أواخر القرن الثامن عشر، تزايد نمو المعارضة الأخلاقية والسياسية لتجارة الرقيق في كل من بريطانيا والولايات المتحدة إضافة إلى مناطق أخرى في أوروبا، ولقد كانت بعض الجماعات كجماعة "كويكرز" في أمريكا الشمالية وجمعية القضاء على تجارة الرقيق في بريطانيا مفيدة في رفع الوعي العام بتجارة العبيد عن طريق المناشدات العامة، وحملات المقاطعة ونشر مواد إعلامية تصف وفي بعض الأحيان تصور الظروف المعيشية للعبيد على متن السفن التجارية أو العاملين منهم في المزارع.

كما ثار العبيد ضد استعبادهم، وبرز ذلك جلياً في هايتي في الثورة التي استمرت من عام 1791 إلى 1804 ولقد شكل هذا الحدث وحده نقطة تحول واضحة في تجارة الرقيق حيث بدأت القوى الاستعمارية تدرك مدى المخاطر السياسية والعسكرية لمثل هذه الثورات ولقد شكل هذا العامل إلى جانب الأصوات المتعالية لحركة القضاء على الرق والظروف الاقتصادية المتغيرة التي كان لها أثُرها في خفض الأهمية الاقتصادية لبعض المستعمرات الأوروبية بداية نهاية تلك التجارة عبر الأطلسي، وفي أعوام متتالية حذتَ بلدان أوروبية أخرى نفس المسلك في إصدار قوانين تحظر الرق، إلا أن الأمر استغرق 80 عاماً أخرى حتى تندثر أخيراً تجارة الرقيق عبر الأطلسي بإلغاء كوبا والبرازيل للرق في عامي 1886م و1888م على التوالي.[37]

المحور الرابع . الاتفاقيات الدولية بشأن تحريم الاسترقاق وتجارته :

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأليف عصبة الأمم ، وقعت الدول الأعضاء بتاريخ 25 سبتمبر 1926م "اتفاقية جنيف" وهي تقضي بقمع تجارة العبيد وملاحقة وإلغاء الرق بجميع صوره ومظاهره، وخاصة في الدول الموضوعة تحت الحماية أو الوصاية، وعلى أساس هذه الاتفاقية قررت الدول الأعضاء اعتبار الاسترقاق، وتجارته خرقاً جنائياً، وتعهدت بوضع عقوبات لهذا الجرم في قوانينها الجنائية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، دعاء الحلفاء الدول التي خاضت الحرب معهم من قرب أو من بعد، إلى عقد مؤتمر في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، وانعقد المؤتمر بين الخامس والعشرين من أبريل والسادس والعشرين من يونيو عام 1945م وفيه وقعت الدول الأعضاء على ميثاق الأمم المتحدة، وتضمن هذا الميثاق (تأكيد الأمم إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية).[38]

وبتاريخ العاشر من ديسمبر عام 1948م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد نصت المادة الرابعة منه على أنه "لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها"، وقد تبع هذا الإعلان اتفاقيتان دوليتان بشأن إلغاء الرق وقمع تجارته الأولى في عام 1949م والثانية في عام 1956م.

وفي السادس عشر من ديسمبر عام 1966م، أي بعد إعلان حقوق الإنسان بثمانية عشر عاماً، وافقت الجمعية العام للأمم المتحدة على ميثاقين مبنيين على إعلان حقوق الإنسان وهما: الميثاق الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، والميثاق الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، وقد أكدت المادة الثامنة من الميثاق الثاني على المادة الرابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحرم الاسترقاق وتجارته بكافة أشكالهما، وقد بلغ عدد الاتفاقيات التي أبرمت منذ عام 1832م وحتى الآن نحو ثلاثمائة اتفاقية، ومع ذلك فإن الرق ما زال مستمراً، وما زالت تجارته نشطة، وظل الإنسان يشكو ظلم الإنسان.[39]

هذا وقد كانت هناك محاولات عالمية للقضاء على الرق، وتبنتها جمعيات وجهود لكي تتقلص آثارها التي أصبحت لا يتمارى فيها اثنان ففي العام 2007م حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 مارس 2007م على أنه اليوم العالمي لإحياء ذكرى مرور مائتي عام للقضاء على تجارة الرقيق عبر الأطلسي، وإدراكاً منها للأثر الدائم للرق في العالم الحديث، وقد اعترفت الدول الأعضاء

بأن الرقيق كان في قلب التفاوت الاجتماعي والاقتصادي العميق والكراهية والتعصب والعنصرية والتحيز، والتي لا زالت تؤثر في الأشخاص ذوي الأصل الإفريقي حتى اليوم إن الهدف من هذا اليوم هو تخليد ذكرى أولئك الذين قضوا نحبهم نتيجة الرق إضافة إلى أولئك الذين ماتوا من جراء التعرض لأهوال الممر الأوسط، وفي النضال من أجل التحرر من العبودية، كما أنه يرمي أيضاً إلى تقليص الفجوة المعرفية التي توجد فيما يتعلق بالتداعيات التي خلفها الرق وتجارة الرقيق.[40]

وللأسف فرغم أن هناك تحرك للقضاء على الرق إلا أنه يعود ليكون واقعاً شعرنا به أم لم نشعر*، حيث قالت المقررة الخاصة بمناسبة إحياء اليوم العالمي للقضاء على العبودية "احتفلنا في العام 2007م بالذكرى المائتين للقضاء على العبودية، علماً بأن العبودية ليست من الماضي ولكنها واقع اليوم" وأشارت إلى أن الدول الغنية كما الدول الفقيرة تشهد أشكالاً من الرق إلا أن "الرق والممارسات الشبيهة بالرق تترافق مع الفقر والعزلة الاجتماعية وغياب التعليم والتقصير في تطبيق القانون والفساد".

وأطلقت الدول الأوروبية حملة تحمل اسم اليورو العام 2008م ضد الاتجار بالنساء تطالب بمنح ضحايا تجارة البشر من النساء تصاريح إقامة، وذلك بغض النظر عن الأسباب التي تدفع المرأة إلى امتهان هذه التجارة باختيارها أو رغماً عنها، وذكرت وثيقة أطلقتها الحملة أن تجارة البشر أصبحت أكبر تجارة غير شرعية في العالم، حيث يتعرض حوالي 3 ملايين إنسان في العالم سنوياً للاتجار بهم بينهم 1.2 مليون طفل، وينقل ما يتراوح بين 45 ألفاً و50 ألفاً من الضحايا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد بعض الدول على هؤلاء الضحايا بشكل رئيسي حيث أكد تقرير لمنظمة العفو الدولية تهريب مئات النساء سنوياً إلى دول معينة لغرض الاستغلال الجنسي التجاري، وتعتمد الشركات الإنشائية والمشاريع التجارية في تلك الدول على المتاجرة بالعمال الأجانب لإجبارهم على العمل في ظروف مأساوية للعبودية، ويقدر المكتب الفدرالي للشرطة السويسرية عدد النساء بـ3000 ممن يجبرن على ممارسة البغاء في سويسرا وحدها أو على تغذية سوق الزواج أو اللائي يقعن ضحية للرق المنزلي.[41]

والسؤال الأكبر الذي يطرح من خلال هذا السياق الأوسع يتعلق بحقيقة الطرف الذي يمارس الرق الآن على الساحة الدولية. إن الغرب أكثر من الحديث في الفترة الأخيرة حول ممارسة المسلمين والعرب للرق والعبودية في إفريقيا بالذات ومن خلال الدول ذات الأغلبية المسلمة

الشمالية مثل السودان ونيجيريا والبلاد الواقعة عند التقاء خط الصحراء الكبرى مع المناطق الاستوائية.

ولقد وصل الأمر إلى حدّ شغل المنظمات المسماة بالدولية به وعقدت الأمم المتحدة عشرات الاجتماعات حول هذه القضية وهدد الكونجرس الأمريكي بعقاب الدول التي اتهمها بممارسة الرق أو التستر على ممارساته بعقوبات تمتد من العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية إلى التدخل العسكري، وأصبح موضوع أو تهمة ممارسة المسلمين والعرب للرق في القارة الإفريقية من المواضيع شبه الثابتة ليس فقط في الإعلام الغربي بل وكذلك في المحافل الدبلوماسية والسياسية والعلاقات بين دول الغرب والدول الإسلامية، واستغل هذا الموضوع أسوأ استغلال في تشويه صورة العرب والمسلمين والإسلام وتحسين صورة التنصير والهيئات النصرانية التي أخذت تدعي الخيرية والإنسانية في مواجهة وحشية وبربرية العرب والمسلمين الذين ينقضّون على إفريقيا بالذات ليخطفوا الأفارقة من النساء والرجال والأطفال لكي يستخدمونهم كعبيد بعد نقلهم إلى بلدانهم وبالذات إلى بلدان الخليج الغنية وغيرها ولكن الآن وبعد تفجر فضيحة جمعية سفينة الحياة ثبت أن الذي يتاجر بالرقيق والعبيد في الوقت الراهن ليسوا هم العرب أو المسلمون ؛ بل هم نفس الطرف الذي يوجّه للعرب والمسلمين هذه الاتهامات والواقع أن الطرف الغربي يمارس هذا الرق منذ عهد بعيد وعلى شعوب حتى في داخل أوروبا نفسها وتنتمي إلى الديانة المسيحية ، فعلى مدى العقدين من الزمان أو أكثر وبعد انهيار الكتلة الشرقية السوفيتية أو حتى قبل ذلك كان الغرب ومن خلال شبكات الدعارة الواسعة يستورد النساء والفتيات من بلدان أوروبا الشرقية ليعملن في ذلك الميدان القذر، كذلك كان الغرب ومنذ حروب آسيا الجنوبية الشرقية منذ أربعة عقود يستغل النساء والفتيات من تلك البلدان ليعملن في مجالي الخدمة والرعاية المنزلية والدعارة سواء المقننة أو غير المقننة، إن خطورة فضيحة جمعية سفينة الحياة وما شابهها من نشاطات على يد عشرات الجمعيات المماثلة وعلى يد الجماعات الكنيسة والتنصيرية هي أنها توضح من هو الطرف الحقيقي الذي يمارس الرق والعبودية والاتجار بالبشر والاستغلال الإنساني على أوسع نطاق وهو ليس الطرف العربي المسلم على أي حال، وتكشف هذه الفضيحة على أن توجيه التهمة إلى الطرف العربي المسلم إنما جاء على سبيل التعمية والتضليل وإبعاد الأنظار عن المجرم الحقيقي، وهدف توجيه التهمة على هذا النحو كان كذلك الوقيعة بين العرب والمسلمين من ناحية والأفارقة من الناحية الأخرى والوصول من خلال ذلك إلى الحيلولة دون انتشار الدعوة الإسلامية في إفريقيا، إنه من دواعي الاستغراب والأسف أن الإعلام العربي وبالذات الإعلام التابع لدول متهمة بممارسة الرق لم يسارع إلى استغلال هذه الفضيحة لرد التهمة على من أطلقوها

وتوضيح الحقيقة وتبيان الأهداف الخفية وراء التهمة الزائفة وفي نفس الوقت كشف أبعاد الاستغلال الغربي والكنسي للإنسان غير الغربي لاسيما إذا كان مسلماً كما هو الحال في أطفال فضيحة تشاد.[42]

وأخيراً وما يجب أن يتخذه الاتحاد الإفريقي تجاه مسألة الرق والعبودية في إفريقيا بأن يقوم برفع دعاوى ضد الدول التي قامت بممارسة الرق في الماضي في الدول الإفريقية، وإلزامها بتقديم اعتذار وتقديم التعويضات اللازمة لضحايا الرق ولكن هذا الخيار لا يأتي إلا عندما يتم استكمال وحدات الاتحاد الإفريقي وتشكيل الحكومة الإفريقية الموحدة، والتي تقوم بدورها تجاه من مارس الرق في إفريقيا في الماضي والحاضر مثلما ما تم في ليبيا عندما طالبت إيطاليا بتقديم اعتذار علني وتعويضات للشعب الليبي، ونجحت القيادة والدبلوماسية الليبية في ذلك الوقت فقدمت الحكومة الإيطالية على لسان رئيسها سلفو برلسكوني اعتذارا علنيا أمام وسائل الإعلام المحلية والدولية في مدينة بنغازي بتاريخ 2008/08/30م.

الخاتمـــة:

لقد راجت تجارة العبيد في أوروبا كثيراً ابتداء من القرن الخامس عشر، من قبل البرتغاليين والأسبان والإنجليز والهولنديين، ولقد استجلبت العبيد من إفريقيا عنوة وزج بهم للقيام بالأعمال الشاقة في القارة الأوروبية، واستغلوا أيضاً في فتح المستعمرات الجديدة في القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وثم استغلالهم هناك لأداء كافة الأعمال من صناعة وزراعة وغيرها.

ويمكننا أن نستخلص بعض النتائج التي حاولنا التوصل إليها ومنها:

1. مما لاشك فيه أن الدول الأوروبية مارست الرقيق في إفريقيا زهاء أربعة قرون تعرضت القارة الإفريقية من خلالها لعملية استنزاف بشري.
2. إن ما كتب في موضوع الرق بحاجة إلى نظرة جديدة مع التسليم في الوقت نفسه بأن استخلاص الحقائق المجردة ووضعها في قالب موضوعي مهمة شاقة إن لم تكن متعسرة.
3. إن موضوع الرق لا زال يثير حساسية خاصة لدى الإفريقيين.
4. إن كثيراً من المصادر الأجنبية تفرد صفحات كثيرة عن تجارة الرقيق العربية، وتميل إلى جانب التهويل في محاولة لإظهار العرب على أنهم وحدهم المسئولون عن هذه التجارة، وأن الأوروبيين هم المخلصون.

5. إن الدوائر الأوروبية لم تترك فرصة تمر دون إثارة ذكرى متاجرة العرب في الرقيق والتأكيد للإفريقيين بأن العرب هم النخاسون وهم الذين اختطفوا أجدادهم وساقوهم بالسياط.
6. إن المثقفين العرب لا يتصدون لتلك الحملات التي أخذت تروجها في السنوات الأخيرة الصحافة ووسائل الإعلام أو الأجهزة التي تعمل لحساب الشركات الاستغلالية التي قامت بتجارة الرقيق في إفريقيا.
7. أنه لم تظلم شعوب بالقدر الذي لحق بالشعوب الإفريقية حيث انتزع الملايين من الإفريقيين ليسخروا في مزارع العالم الجديد آنذاك.
8. عمل الإسلام على التخلص من الأرقاء حيث جعل الثواب لمن يسعى إلى عتق الرقيق.
9. انهارت كثير من الحضارات الأفريقية حين جاء الأوروبيون إلى القارة السمراء.
10. إن إلغاء تجارة الرقيق من طرف الدول الأوروبية الاستعمارية، وعلى الأخص من بريطانيا قد استغلت حركة إلغاء تجارة الرقيق وذلك من أجل التغلغل والتدخل الاستعماري في إفريقيا بحجة القضاء على تلك التجارة.
11. أثار الأوروبيون الحروب الداخلية في إفريقيا، وكان لها الدور الكبير في إثارتها حين عقدوا الاتفاقيات مع الزعماء الأفارقة ومدوهم بالسلاح.

ويمكننا طرح بعض الأفكار المستقبلية التي سوف نستشرق من خلالها موضوع تجارة الرقيق أي ما يمكن تسميته تقليدياً بالتوصيات:

1. إن موضوع الرق والقضاء على تجارته واستثمار ضحاياه لا يمكن أن تستقل به دولة بمفردها بل لابد من تعاون شامل بين الدول.
2. على الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير الجدية لمكافحة هذا الخطر الذي يهدد الإنسانية ولا تكتفي بالكشف عنه بل تعمل على معالجته.
3. يجب إنشاء لجان على مستوى القارات يناط بها مكافحة الرق وتجارته رغم أنه تم في الماضي تعيين مقررٍ من الأمم المتحدة يتولى التحقيق في وضع الرق واقتراح الحلول المناسبة لمكافحته.
4. على الدول التي لم توقع على اتفاقيتي عام 1949م و1956م أن تنضم إليهما.
5. على الدول الموقعة على الاتفاقيتين تقديم تقرير سنوي إلى الأمين العام للأمم المتحدة يتضمن الوضع القانوني للرقيق في بلادها، وعما اتخذته من إجراءات إدارية وعملية بشأن قمعه والقضاء على تجارته، رغم أن هذا "لإجراء تم في الماضي ولكن التقارير لم تكن بها مصداقية كاملة وهنا يقع الدور على ممثلي الأمم المتحدة في تلك الدول.

6. على الاتحاد الإفريقي المطالبة بالاعتذار والتعويض عما لحق بالشعوب الإفريقية من أضرار نفسية ومادية من الدول الأوروبية مثلما ما تم اتخاذه في ليبيا ضد الحقبة الاستعمارية الإيطالية.

الهوامـش :

1- كلارج. ج وهاردنج فينست، **تجـارة الرقيــق**، ترجمة: احمد حسن، ط1 (الكويت: دار الكتاب الحديث،د.ت) ص ،43

2- . عز الدين موس، **الإســلام في أفريقيا**، أعمال ندوة العرب وأفريقيا، عمان الأردن، أبريل 1983

3- عبد الغني سعودي، **العروبة والإفريقية مواجهة أو تضامن**، بحث منشور في العلاقات العربية الأفريقية، دراسة في أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1978

4- عبد الغني سعودي، **العروبة والإفريقية مواجهة أو تضامن**، بحث منشور في العلاقات العربية الأفريقية، دراسة في أبعادها المختلفة، مرجع سبق ذكره، ص 21

5 - Coup land ,R .The British anti slavery movement. oxford 1958. p34

6- . جمال زكريا قاسم، **مؤلفات مصطفى كامل**، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن الزعيم الوطني، مصطف كامل، أعجب ما كان عند الرومان، القاهرة، د.ت، ص 24

7- محمد أمين، **تطور العلاقات العربية الإفريقية في العصور الوسطى**، بحث منشور في العلاقات العربية الإفريقية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 1978

8- جون كيلي، **بريطانيا والخليج**، ترجمة: محمد أمين عبد الله، المجلد الثاني، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، د.ت)، ص 3

9- أحمد سويلم، **العرب والإفريقيون**، (القاهرة: د.ن ، 1967) ، ص ص93-94

10- رونالد وايدنر، **إفريقيا جنوب الصحراء**، بدون معلومات، ص ص70-77

11- سعد زغلول، **تجارة الرقيق وأثارها في استعمار أفريقيا**، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد20، القاهرة، 1973، ص8

12- كلارج .ج وهاردنج فينست، **تجارة الرقيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-56

13- Coup land ,R .**The British anti slavery movement**. oxford 1958, pp 36-38, see also Burns History of Nigeria London, 1958,p.67

14- سعد زغلول، **تجارة الرقيق وآثارها في استعمار أفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 14

15- حامد ربيع، **الزنجية في الفكر السياسي**، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة 14يوليو 1973، ص ص 534-535

16-Coup land, R, East Africa and its invaders,Oxford1938,p.305

17- جمال زكريا، **الأصول التاريخية للعلاقات الأفريقية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996)، ص 208

18 - المرجع نفسه، ص 209

19 - كلارج .ج وهاردنج فينست، **تجارة الرقيق**، مرجع سبق ذكره، ص 56
20 - كلارج .ج وهاردنج فينست، **تجارة الرقيق**، مرجع سبق ذكره، ص 58
21- جمال زكريا قاسم، **دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا**، (القاهرة: بلا. م ، 1967)، ص 247
22 - جون كيلي، **بريطانيا والخليج**، مرجع سبق ذكره، ص 24
23- سعيد بن علي المغيري، **جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار**، بدون معلومات، ص ص 318-320
24 - أحمد سويلم، **العرب والإفريقيون**، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-92
25 - محمود عبدو عبدو، **تجارة الرقيق**، صفحات من التاريخ الأسود، شبكة المعلومات الدوليةHttp://www.hewer.org/debt/show.art.asp?aid
26- محمود عبدو عبدو، **تجارة الرقيق**، صفحات من التاريخ الأسود، شبكة المعلومات الدوليةHttp://www.hewer.org/debt/show.art.asp?aid
27- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، **كشوف جغرافية**، شبكة المعلومات الدولية، ص6
28 - الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، **كشوف جغرافية**، مرجع سبق ذكره، ص4
29- www.mat.yoo7.com -
30 - إبراهيم أشفي، **الموسوعة الحرة**، ص1.
31- إبراهيم أشفي، **الموسوعة الحرة**، مصدر سبق ذكره، ص2.
32- الرق مأساة متجددة، شبكة المعلومات الدولية www.womanmessage.com
33- د. صلاح الدين العقاد وجمال زكرياء قاسم ، مقال بعنوان: **زنجبار**، منشور في مجلة العربي، 1960م
34- المرجع نفسه، ص8
35- د.عبد السلام الترمانيني، **الرق ماضيه وحاضره**، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1979م) ، ص144-145
36- ورقة مقدمة **لإحياء ذكرى ضحايا الرقيق عبر الأطلسي** بتاريخ 25 مارس 2009م
37 -www.woman message.com. p
38- د. عبد السلام الترمانيني، **الرق ماضيه وحاضره**، مرجع سبق ذكره، ص174
39- المرجع نفسه، ص175
40 -Burns. History of Nigeria Ibid. p.68
* شاهينيان، المقررة الخاصة للأمم المتحدة
41- رسالة الإسلام، **الرق ... مأساة متجددة**، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سبق ذكره
42- د. محمد يحيى، **من الذي يمارس الرق**، مقال بموقع المسلم بشبكة المعلومات الدولية بتاريخ 2009/11/17